بسم الله الرحمن الرحيم

جهود أصحاب السنن الأربعة في تدوين السيرة النبوية

إعداد: أ.د. عبد العزيز بوشعيب العسراوي

تمهيد: عُنيت كتب الحديث بجمع أقوال الرَّسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخَلْقية والخُلُقية. وتناول بعضها طرفاً من سيرته ومغازيه وسراياه وبعوثه، وجوانب أساسية من حياته من لباس وتطبيب، ومعاملة نساء، وغيرها سواء كانت أبواباً ضمن كتبِهم أو رواياتٍ مبثوثةً في ثنايا كل أبوابِ كتبِهم. وتتفاوت درجةُ الاهتمامِ بأبحاثِ السِّيرة بين كتابٍ وآخر من كتب الحديث ما بين مكثر تجد به تفاصيل تكاد تغطي وقائع السيرة النبوية، وما بين مقلّ له قيمته الخاصة أيضاً في باب جمع الروايات والمقارنة بينها، وقد يروي زوائد، وينفرد بأحاديث أو أبواب ذات ميزة خاصة مثل سنن ابن ماجه والنسائي.

وتظهر أهمية الحديثِ في دراسةِ السِّيرةِ المطهَّرةِ، في "أنَّ الأحاديث توضح العقائد والآدابَ الإسلاميةَ، وتبين أحاديث الأحكامِ النَّواحي العبادية والتَّشريعية من صوم وصلاة وحج وزكاة ونُظم سياسية ومالية وإدارية، ولا يمكن تكامل تصور الإسلام إلا بمعرفة الحديث، ولكل هذه الجوانب التي تناولتها الأحاديث صلة بالحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية في عصر النَّبيِّ ﷺ، وما تلاه، وكذلك فإنَّ بعض مُصنَّفات الحديث خصصت قسماً للمغازي والسير"[1]، وشمائل النبي ﷺ ومعجزاته، وتصرفاته مع أزواجه، واستقباله الوفود، وغيرها.

ويأتي في مقدمة هذه الكتب التي خصصت أبواباً للسيرة، وروت فيها أحاديث نبوية السُّنن الأربعةِ وأكثرها ذكراً للسيرة "سنن التِّرمذيّ"، ويليها "سنن أبي داوود"، و"سنن النَّسائيِّ"، و"سنن ابن ماجه".

وكما هو معلوم تختلف كتبِ الحديث من حيث الالتزام بروايةِ الصَّحيحِ، ففي الوقت الذي نجد فيه أن الشَّيخين البُخاريّ ومسلم قد اشترطا إخراج الصحيح في مرويَّاتِهما، نجد غيرهما من المحدثين يخرجون الصحيح وغيره، "ولذا يتعيَّنُ على المرء أنْ ينظر في أسانيد كتب السُّنن والمسانيدِ والمستدركاتِ وغيرِها من كتب الحديثِ التي التزمت الإسناد، فيقبل ما هو صحيحٌ أو حسنٌ، فيحتجُّ به، وإذا استأنس بالضَّعيف فيما دون ذلك، فعليه أن يكون عالماً بذلك منبهاً عليه"[2].

---

(1)-السيرة النبوية الصحيحة: أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم- المدينة، ط 6، 1415هـ- 1994م، ص 49.

(2)-السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، ط 1، 1412هـ- 1992م، ص 18.

ومن نعم الله على عباده أن قيضَّ لهذه الكتبِ رجالاً قاموا بخدمتِها – قديماً وحديثاً–؛ ولذا ترى أنَّ معظم الأحاديث في السيرة وغيرِها قد حكم عليه الأئمة وبيَّنُوا مرتبتَهُ، ومنهم المحققون في عصرنا هذا.

وهذا التدقيقُ والنقدُ الذي حظيت به كتب الحديث لم تحظ به كتب السيرة والتاريخ، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن كتب الحديث لا تعطي تفاصيلَ المغازي وأحداث السِّيرةِ مع بعض الاستثناءات؛ بل تقتصر على بعض ذلك، مما ينضوي تحتَ شرط مؤلفيها أو وقعت لهم روايته، ومن ثم فإنها لا تُعطي صورةً كاملةً لما حدث وينبغي إكمالُ الصُّورةِ بجمع الروايات المختلفة للأحاديث، ومقارنة ذلك بما ورد في كتب السِّيرةِ المختصَّةِ، وإخضاعها لمنهج النقد الحديثي[1].

وهذه الكتب تقدم مادة علمية مهمة، فيها تفاصيل كثيرة متصلة بحياة النبي ﷺ وصحابته إيمانياً واجتماعياً واقتصادياً وتربوياً، وتوضح جذور النظم الإسلامية وكيفية تطبيق التشريعات الأولى. وتمتاز هذه المصادر الحديثية عموماً بأنها أوثق رواة وأدق متوناً من كتب السيرة المتخصصة، وهذا بالجملة، وينطبق هذا الوصف بدقة على الكتب الستة وفي مقدمتها الصحيحان.

ومن هذه الكتب التي حوت القسم الأكبر من حياة النبي ﷺ، ووقائعه وحروبه، وأعماله، يمكن أن تتكون لدينا فكرة شاملة –وإن كانت غير متكاملة أحياناً– عن سيرة الرسول ﷺ.

ومما يزيد الثقة بها والاطمئنان إليها أنها رويت بالسند المتصل إلى الصحابة رضي الله عنهم، وهم الذين عاشروا الرسول ولازموه، ونصر الله بهم دينه، وقد رباهم رسول الله ﷺ على عينه، فكانوا أكمل أجيال التاريخ استقامة وعلو أخلاق، وصدق حديث، فكل ما رووه لنا عن الرسول ﷺ ووصل إلينا بالسند الصحيح المتصل يجب أن نقبله حقيقة تاريخية يجب اعتمادها في تجلية أضواء السيرة، والسير في مدارج الإيمان على أساسها.

وقد رُتبت الأحاديث في السنن على الكتب والأبواب، دون مراعاة عنصر الزَّمنِ، لذلكَ تبرزُ أمامَ الدارسين صعوبةُ تحديد الأحاديث زمنياً مما يوجب الاستعانة بكتب السيرة الأخرى التي رتبت الوقائع على السنين حسب ورودها في التاريخ، وهو ما يعني تكامل المصادر وضرورة الاستفادة منها كلها في دراسة السيرة[2].

ونظراً لأهمية السنن الأربعة كونها مشهورة بين طلاب العلم، وهي تكملة الكتب الستة، ومرجع المسلمين؛ فإني رأيت أن أخصصها ببحث مستقل. وقد رأيت أن أبحث هذا الموضوع في ثلاثة مباحث: خصصت الأول منها للحديث عن السيرة النبوية في

(1)–بذلت في هذا المضمار جهود طيبة خرج بعضها مطبوعاً، واطلعت على بعضها. ينظر: السيرة النبوية الصحيحة، ص 23.

(2)–ينظر: السيرة النبوية الصحيحة، ص 50.

سنن الترمذي، وتحته مطلبان: الأول في أبواب السيرة النبوية في سنن الترمذي، والثاني بعنوان: أحاديث مبثوثة في سنن الترمذي تتعلق بالسيرة.

وخصصت المبحث الثاني للحديث عن أحاديث السيرة في باقي السنن الأربعة، وتحته ثلاثة مطالب: الأول في وقائع السيرة في سنن أبي داود، والثاني في وقائع السيرة في سنن النسائي، والثالث في السيرة النبوية في سنن ابن ماجه. أما المبحث الثالث؛ فعرجت فيه على رواية أصحاب السنن عن علماء السيرة ورواتها من التابعين وغيرهم.

ثم وضعت في نهاية هذا البحث خلاصة سجلت بها أهم الأفكار والنتائج الواردة بهذا البحث.

المبحث الأول – أحاديث السيرة النبوية في سنن الترمذي (ت 279 هـ):

وتسمى سنن الترمذي بالجامع، ضمّن فيه الترمذي أحاديث الأحكام، إلا أن فيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وقد أبان في كتابه عن علل الحديث، والتزم بذكر الأحاديث التي عمل بها الفقهاء أو احتجوا بها، وبيّن فيه مذاهب الصحابة والفقهاء، واختص فيه بذكر طرق الأحاديث فيذكر حديثاً واحداً في الباب أو أكثر، ثم يشير إلى ما عداه إذا اتفق في معناه، وخدمه الأستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي والأستاذ إبراهيم عطوة.

وفيما يأتي الحديث عن السيرة النبوية ووقائعها في سنن الترمذي:

المطلب الأول– أحاديث السيرة النبوية في سنن الترمذي في أبوابها الخاصة:

إن المتأمل في السنن؛ يجد أن الإمام أبا عيسى الترمذي –رحمه الله تعالى– أعطى أهمية كبيرة لتدوين أبواب خاصة بالسيرة النبوية في سننه أكثر من غيره من أصحاب السنن. ويمكن فيما يلي بيان الكتب والأبواب المختصة بأحاديث السيرة ووقائعها:

1– كتاب السير عن رسول الله ﷺ، ضَمّنه ثمانية وأربعين باباً، بدأه بباب ما جاء في الدعوة قبل القتال، وختمه بباب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال، وهو كتاب أخرج فيه الأحاديث التي تبين أحكام ما قبل الجهاد والقتال. ومعلوم أن السير موضوع أساسي من موضوعات السيرة[1] اتفق أهل الحديث على تبويبه مع بعض الاختلاف المنهجي بينهم.

2– كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، بدأه بباب ما جاء في فضل الجهاد، وجعل آخر أبوابه ما جاء في فضل المرابط، ومجموع أبوابه ست وعشرون باباً. روى بها أحاديث مهمة جداً بها العديد من المعاني والأحكام. من الأحاديث الصحيحة التي رواها في هذا الكتاب ما رواه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قيل يا رسول الله ما

(1)–ينظر: مناهج التأليف في السيرة النبوية: محيي الدين ديب متو ومصطفى سعيد الخن، دار الكلم الطيب–دمشق، بيروت، ط 1، 1420هـ–2000م، ص 45.

يعدل الجهاد؟ قال: لا تستطيعونه، فردوا عليه مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا تستطيعونه، فقال في الثالثة: مثل المجاهد في سبيل الله مثل القائم الصائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع المجاهد في سبيل الله...". وهذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ[1]، وهو حديث صحيح.

إلا أنه روى بهذا الكتاب وغيره من كتب السيرة في سننه أحاديث ضعيفة، ومنها ما رواه بسنده عن أبي يزيد الخولاني أنه سمع فضالة بن عبيد يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الشهداء أربعة؛ رجل مؤمن جيد الإيمان لقي العدو فصدق الله حتى قتل، فذلك الذي يرفع الناس إليه أعينهم يوم القيامة هكذا، ورفع رأسه حتى وقعت قلنسوته. قال: فما أدري أقلنسوة عمر أراد أم قلنسوة النبي ﷺ؟ ..." الحديث. قال أبو عيسى (أي الترمذي): هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار، قال: سمعت محمداً يقول: قد روى سعيد بن أبي أيوب هذا الحديث عن عطاء بن دينار، وقال عن أشياخ من خولان ولم يذكر فيه عن أبي يزيد، وقال: عطاء بن دينار ليس به بأس. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب[2]، والحديث ضعيف[3].

3- كتاب الجهاد عن رسول الله ﷺ، وبه ثمانٍ وثلاثون باباً، أولها باب ما جاء في الرخصة لأهل العذر في القعود، وآخرها باب ما جاء في تلقي الغائب إذا قدم. ويلاحظ أن الترمذي فصل بين أحاديث موضوعها واحد وهو الجهاد، وأخرجها في ثلاثة كتب، هي السير وفضائل الجهاد والجهاد، بينما جعلها غير الترمذي في كتاب واحد مثل ما صنع الإمام البخاري. وأظن أن هذا الفصل المنهجي الذي سار عليه الترمذي يخدم المبتدئين في العلوم الشرعية من الشباب، إذ يجعلهم يميزون بين موضوع السير، وما يتعلق بأحكام الجهاد وسيرة النبي ﷺ التي سلكها في جهاده المشركين وأهل الكتاب، وبين موضوع الجهاد نفسه الذي تسبقه أحكام وتقارنه أخرى، وتأتي بعده أحكام، الجهل بها يؤدي إلى طامات وعجائب —كما هو حاصل اليوم في البلدان الإسلامية—.

4- كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، وتضمّن سبعاً وخمسين باباً، أولها باب في فضل النبي ﷺ، وآخرها باب في فضل الشام واليمن. وأهمية هذا الكتاب أنه يضم أحاديث تُعرّف بفضل النبي ﷺ، وبميلاده، وبدء بعثته، وذكر آيات تثبت نبوة النبي ﷺ

---

(1)-سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي: كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الجهاد، ح 1619؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.

(2)-سنن الترمذي: كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الشهداء عند الله، ح 1644.

(3)-ضعفه الشيخ ناصر الألباني، وربما يعود السبب إلى أمرين: الاختلاف في ابن لهيعة، وجهالة أبي يزيد الخولاني عند المزي وابن حجر دون تصريح، وقال الذهبي فيه: لا يعرف. ينظر: السلسلة الضعيفة 16/5، وتهذيب الكمال 406/34، وميزان الاعتدال 588/4، وتهذيب التهذيب 305/12.

وما قد خصه الله عز وجل به، وغير ذلك من أبواب وأحاديث مرفوعة تعرض قضايا أساسية من سيرة النبي ﷺ، وقد بلغت هذه الأبواب الخاصة بالنبي ﷺ ثلاثة عشر باباً، وهي تعطي للقارئ مادة علمية أساسية لدراسة ما يتعلق بالنبي ﷺ من جوانب مهمة مختلفة، والوصول إلى هذه المادة سهل إذ هي مجموعة في مكان واحد.

كما روى الترمذي أحاديث في فضل عدد من الصحابة، وفيهم الخلفاء الأربعة وبعض المبشرين بالجنة، وبعض أهل بيت النبي ﷺ، وصحابة آخرون منهم معاذ بن جبل، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن حارثة، وغيرهم من الصحابة الكرام ﷺ. وهي أحاديث فيها الكثير من المعاني والآداب والتوجيهات التربوية التي تفيد المسلم في حياته الإيمانية، ولذلك فالأحاديث المروية بهذه الأبواب من أهم ما رواه الترمذي في سننه، ويجب على كل مسلم الوقوف عليها، واستنباط التوجيهات التربوية منها قصد تزكية النفوس والرقي بها في مدارج الإيمان، وهي بذلك تسهم في حل إشكالات عميقة نعيشها في واقعنا التربوي اليوم مثل عدم الحياء، وعدم الوفاء بالعهود، وقلة الإنفاق في سبيل الله تعالى، وغيرها من الآفات التي أصيب بها المسلمون في هذا الزمان الذي أصبحت فيه الحاجة إلى الاستفادة من هذه النصوص الشرعية ملحة، وعلى العلماء والدعاة القيام بهذا الواجب قصد إصلاح ما فسد في الناس، وتقويم الاعوجاجات العميقة التي أصيب بها شبابنا وكهولنا على حد سواء. بالإضافة إلى ما رواه في فضل بعض المدن والبلدان الإسلامية، وبعض القبائل المسلمة والعرب والعجم.

ويُذكّرنا الترمذي، وهو يدوّن هذه الكتب والأبواب، بصنيع كل من الشيخين البخاري ومسلم، وخصوصاً في هذا الكتاب الخاص بالمناقب، إلا أن الفرق بينهم أن الترمذي دمج مناقب النبي ﷺ مع مناقب الصحابة ومناقب البلدان والمدن الإسلامية، إلا أنه روى بعض الأحاديث الضعيفة، وهو أمر معروف عند المحدثين إذ يصنفون الترمذي من المتساهلين في الجرح والتعديل وتصحيح الأحاديث الضعيفة[1]؛ فكم من حديث يرويه في سننه ويحكم عليه بالصحة أو بالحسن والصحة، وهو ضعيف، مع وجود اختلاف بين المحدثين في التحسين والتضعيف.

ومن هذه الأحاديث الضعيفة، ما رواه الترمذي في صفة النبي ﷺ بسنده عن جابر بن سمرة ﷺ قال: "كان في ساقي رسول الله ﷺ حموشة، وكان لا يضحك إلا تبسماً، وكنت إذا نظرت إليه قلت أكحل العينين وليس بأكحل"[2]. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه صحيح، قال الشيخ الألباني: ضعيف[3].

---

(1)-ينظر: الرفع والتكميل: الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي، ص 123-124، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية، د. ت.

(2)-سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ح 1644.

(3)-يعود السبب في ضعف هذا السند -والله أعلم- إلى تدليس الحجاج بن أرطأة ولينه، وقد عنعنه، ينظر: تهذيب الكمال 420/5، وميزان الاعتدال 458/1، وتهذيب التهذيب 174/2.

5- وبوّب الترمذي أيضاً أبواباً أخرى خاصة بالسيرة النبوية في كتب سننه، ومن ذلك باب في رؤيا النبي ﷺ واللبن والقُمُص، وباب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو في "كتاب الرؤيا"، وفيها أحاديث مهمة تؤصّل لمسألة رؤيا المؤمن في المنام، وتأويلها، وأن التأويل قد يكون بعيداً عما يفيده ظاهر الرؤيا.

وفي "كتاب الزهد" بوّب ما جاء في إنذار النبي ﷺ قومه، وروى فيه الحديث الصحيح المشهور الذي روته كتب السيرة النبوية، وهو لصيق بموضوع مراحل الدعوة النبوية، وما جاء في معشية النبي ﷺ وأهله، وما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ، وهي كلها توضح الحالة الصعبة والمتواضعة التي عاش عليها النبي ﷺ مع أمهات المؤمنين، وحالة الصحابة وهم في الغزو ولا يستمتعون بأكل طيب، ولا يجدون إلا ما يسد حاجتهم، وذلك حري بأن يتأمله المسلم طويلاً لاستخلاص الدرس والعبرة منه.

وبوّب في كتاب فضائل القرآن لما جاء في كيفية قراءة النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ كان يعرض نفسه بالموقف لتبليغ كلام الله تعالى، وباب أخير في هذا الكتاب دون ترجمة مثل ما سبقه، وفيه حديث: "يقول الرب عز وجل من شغله القرآن وذكري..."[1] الحديث.

وفي "كتاب الأطعمة" بوّب لما جاء عَلامَ كان يأكل رسول الله ﷺ، وما جاء في حب النبي ﷺ الحلواء والعسل، وما جاء في أي اللحم كان أحب إلى رسول الله ﷺ، وروى في هذه الأبواب أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة[2].

وفي كتاب الأشربة بوّب لأي الشراب كان أحب إلى رسول الله ﷺ، وروى فيه حديثاً صحيحاً بروايتين. وهذه كلها أبواب تضمنت أحاديث تبين حياة النبي ﷺ في جانب منها وهو جانب الطعام والشراب، ماذا كان يحب من طعام؟، وما يفضل أكله من اللحم؟، وكيف كان يأكل؟، وعلام كان يأكل؟، وذلك كله يعكس اهتمام الصحابة بنقل كل ما يتصل بالنبي ﷺ سواء تعلق بحياته الخاصة أو العامة. وفي كل ذلك معاني وآداب تؤخذ من طريقة عيش النبي ﷺ.

---

(1)-انظر على التوالي: سنن الترمذي: كتاب فضائل القرآن، ح 2925، وح 2926، وقال الترمذي في الثاني: حسن غريب، وهو ضعيف، لأنه من رواية محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، وهو ضعيف. ينظر: تهذيب الكمال 76/25، وتهذيب التهذيب 105/9.

(2)-مثل حديث الترمذي بسنده عن عن عائشة قالت: ما كان الذراع أحب اللحم إلى رسول الله ﷺ..."الحديث، قال الترمذي عقب روايته: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي سنده عبد الوهاب بن يحي، قيل فيه: شيخ. ينظر: تهذيب الكمال 522/18، وتهذيب التهذيب 401/6، وحكم عليه الشيخ ناصر الألباني بالنكارة، وذلك لأنه عارض بروايته هذه ما رواه الثقات في صحيح مسلم وغيره.

المطلب الثاني– أحاديث السيرة النبوية المبثوثة في غير أبوابها:

وتوجد بسنن الترمذي أحاديث تتعلق بالسيرة النبوية، ولكن الترمذي رواها في غير أبوابها تحت عناوين مختلفة أذكر منها ما يلي:

– صلاة الخوف، وفيها روى لنا الحديث التالي بسنده عن الزهري عن سالم عن أبيه ﷺ: أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا فقاموا في مقام أولئك وجاء أولئك فصلى بهم ركعة أخرى، ثم سلم عليهم، فقام هؤلاء فقضوا ركعتهم، وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم". قال أبو عيسى [أي الترمذي]: هذا حديث صحيح ...[1]. ومن منهج الترمذي في سننه ذكر من روي الحديث عنه من الصحابة، وما عمل به الفقهاء، وحكمه على الحديث، لكن القارئ لا يستطيع أن يطمئن إلى كل أحكام الترمذي على أحاديثه بسبب تساهله في تصحيحها، وينظر هل وافقه غيره على حكمه، وتعليقات المحققين على سننه خير معين على هذا.

– وروى بسنده عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: "كنت مع النبي ﷺ في سفر فأتى النبي ﷺ حاجته فأبعد في المذهب".... [قال أبو عيسى]: هذا حديث حسن صحيح[2].

– وروى الترمذي أيضاً بسنده عن مصعب بن سعد عن أبيه ﷺ قال: "لما كان يوم بدر جئت بسيف فقلت: يا رسول الله؛ إن الله قد شفى صدري من المشركين أو نحو هذا، هب لي هذا السيف. فقال: هذا ليس لي ولا لك، فقلت: عسى أن يعطى هذا من لا يبلى بلائي، فجاءني الرسول ﷺ فقال: إنك سألتني وليست لي، وقد صارت لي وهو لك قال فنزلت: ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ الآية. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح"[3].

وهو حديث رواه الترمذي في كتاب التفسير الذي نجد فيه عدداً من الأحاديث النبوية مما يندرج تحت السيرة النبوية، وبعض ذلك يلقي الضوء على أسباب نزول الآيات القرآنية، ومكان نزولها، وكيف تصرف الصحابة حيال بعض ما عرض لهم من حوادث، وتوجههم بالسؤال للنبي ﷺ[4]، وتفسيره لبعض الآيات، وغير ذلك مما يستفيد منه دارس السيرة النبوية.

ومما يندرج في هذا السياق –أيضاً– أن الترمذي روى ما يفيد أن سورة (المنافقون) نزلت في أعقاب غزوة بني المصطلق، حيث كان المسلمون راجعين إلى

---

(1)–سنن الترمذي: أبواب السفر، باب صلاة الخوف، ح 564.

(2)–سنن الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب، ح 20.

(3)–سنن الترمذي: كتاب التفسير، باب ومن سورة الأنفال، ح 3079، وهو صحيح.

(4)–انظر مثلاً: سنن الترمذي: كتاب التفسير، باب من سورة البقرة، ح 2957، و2958، و2962، و2964، و2968، وباب من سورة التوبة ح 3091، وباب سورة الحج، ح 3168، وغيرها.

المدينة، وذلك بدليل ما رواه في سننه بإسناده من رواية زيد بن أرقم ﷺ: "فلما أصبحنا قرأ رسول الله ﷺ سورة المنافقون"[1]. فقد تحدثت السورة بإسهاب عن المنافقين، وأشارت إلى بعض الحوادث والأقوال التي وقعت منهم ورويت عنهم وفضحت أكاذيبهم، إلا أنها في الختام حذرت المؤمنين من الانشغال بزينة الدنيا ومتاعها، وحثت على الإنفاق.

ويمكن لدارس السيرة في ضوء هذه الأحاديث المروية في أسباب نزول القرآن أن يتبين هذه الأسباب، ووقت نزول هذه السور، ومعرفة الناسخ من المنسوخ، وأمكنة نزول هذه السور، وغير ذلك من الفوائد، وهذا يظهر أهمية تدوين العلماء لهذه الأحاديث المتعلقة بالسيرة النبوية[2].

وهذا يعني أن كتاب التفسير في سنن الترمذي وغيره من كتب السنة يضم الكثير من الأحاديث النبوية المتعلقة بالسيرة النبوية فيما يتعلق بالقرآن الكريم، ونزوله، ومشاهدة الصحابة لذلك النزول، وبعضه نزل في الغزوات يعالج ظواهر وأحداثاً ووقائع مهمة مثل التسابق على الغنائم، وترك الأوامر النبوية، وظاهرة النفاق، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى أن القرآن الكريم نزل منجما حسب الأحداث والوقائع مما يعني ارتباط السيرة النبوية بالقرآن الكريم؛ فهو المصدر الأول من مصادرها.

أحاديث ضعيفة في سنن الترمذي: ويجب التنبيه -مرة أخرى- إلى أن في سنن الترمذي أحاديث ضعيفة، ومما وجدت فيما يتصل بالسيرة النبوية حديثاً رواه بسنده عن عطاء بن السائب عن أبي البختري "أن جيشاً من جيوش المسلمين كان أميرهم سلمان الفارسي، حاصروا قصرا من قصور فارس، فقالوا: يا أبا عبد الله ألا ننهد إليهم؟ قال: دعوني أدعهم كما سمعت رسول الله ﷺ يدعوهم ..."[3] الحديث، وقد كشف الترمذي نفسه عن ضعفه قال: "وسمعت محمداً يقول: أبو البختري لم يدرك سلمان لأنه لم يدرك علياً، وسلمان مات قبل علي"، ولهذا فعلة ضعفه الانقطاع. إلا أن لهذا الحديث شاهداً في صحيح مسلم وغيره[4].

ولذا ينبغي القول: "ليست كل كتب الحديث على درجة واحدة من الالتزام برواية الصحيح. فكما هو معروف كان على رأس من التزم الصحة في مروياته الإمامان

---

(1)-سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب سورة المنافقون، ح 3313، وحكم عليه الترمذي بقوله: هذا حديث حسن صحيح.

(2)-ينظر: مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين: عبد الرزاق هرماس، بحث مقدم لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، الدورة الثالثة، ط 1، 1428 هـ-2008م، ص 60، ومصادر السيرة النبوية وتقويمها: فاروق حمادة، دار القلم-دمشق، ط 3، د. ت، ص 29.

(3)-ينظر صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الأمراء على البعوث، ح 1371، وسنن أبي داوود: كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين، ح 2612، والسنن الكبرى للنسائي: كتاب السير، باب وصاة الإمام بالناس، ح 8782.

(4)-سنن الترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الدعوة قبل القتال، ح 1548، وقد حسنه الترمذي رغم انقطاع سنده.

الشيخان البخاري ومسلم. ولذا يتعين على المرء أن ينظر في أسانيد كتب السنن والمسانيد والمستدركات وغيرها من كتب الحديث التي التزمت الإسناد، فيقبل ما هو صحيح أو حسن، فيحتج به، وإذا استأنس بالضعيف فيما دون ذلك، فعليه أن يكون عالماً بذلك منبهاً عليه"[1]. وقد قام بتحقيق السنن الأربعة عدد من المحققين، وخرّجوا أحاديثها، وعلقوا على كل حديث على حده، وعلى دارس السيرة النبوية أن ينظر أولاً في صحة أحاديثها قبل استخلاص الدروس والعبر منها، فإذا وجد حديثاً ضعيفاً فيها عليه أن يقوم بجمع طرقه وأسانيده ثم ينظر فيها جميعاً وفق ما قعده المحدثون في علم التخريج، فما جاء له متابع أو شاهد، وتقوى أخذ به، وإلا توقف فيه.

المبحث الثاني– السيرة النبوية في باقي السنن:

المطلب الأول– السيرة النبوية في سنن النسائي: صنف أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)، وله السنن الكبرى والسنن الصغرى وهي المعروفة باسم المجتبى. وقد اشتمل المجتبى على الحديث الصحيح والحسن والضعيف بقلة بالنسبة إلى بقية كتب السنن، وبلغت أحاديث السنن الصغرى خمسة آلاف وسبعمائة وستة سبعين حديثاً. وأما السنن الكبرى فكان من طريقة النسائي فيها أن يخرج عن كل من لم يجمع العلماء على تركه وبلغت أحاديث السنن الكبرى أحد عشر ألفاً وسبعمائة وسبعين حديثاً. ويلاحظ أن المجتبى اقتصر على أحاديث الأحكام فضم أربعة وثلاثين كتاباً فقط. أما السنن الكبرى فضمت ثلاثة وستين كتاباً. وقد طبع المجتبى فى أربعة مجلدات بترقيم وعناية الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وهو المقصود بالدراسة في هذا البحث.

أما اهتمام النسائي بالسيرة النبوية في سننه؛ فلم يكن بمستوى صاحبي الصحيحين والترمذي، لكن ما دوّنه منها يعد مهماً في بابه إذ ركز على الأحاديث النبوية التي تتضمن أحكاماً شرعية في أبواب السيرة، وانفرد بتبويب كتاب في البيعة روى به أحاديث أساسية في هذا الباب.

أما ما دوّنه مما يتعلق بالسيرة فخمسة أمور؛ الأول منها يهم الجهاد في "كتاب الجهاد"، وبدأ هذا الكتاب بباب وجوب الجهاد، وختمه بباب من خان غازياً في أهله.

أما الأمر الثاني فـ"كتاب قسم الفيء" الذي لم يقسمه إلى أبواب؛ وإنما خرّج فيه أحاديث أساسية في هذا الموضوع، وروى به ستة عشر حديثاً تصلح مادة علمية لدراسة هذا الأمر المتعلق بالحرب.

ثم دوّن أحاديث البيعة في "كتاب البيعة" الذي ضمّنه تسعاً وثلاثين كتاباً، وبدأ هذا الكتاب بباب البيعة على السمع والطاعة، وختمه بباب ما يكره من الحرص على

(1)–السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص 18.

الإمارة، وذلكم الأمر الثالث، وهي أبواب كما ترى تتعلق بمجال مهم من السياسة الشرعية، وتعطي مادة علمية للباحثين في هذا المجال.

وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة في بلداننا العربية –بعد قيام الثورات الأخيرة في عدد منها– عن مسألتي طاعة ولي الأمر والخروج عليه، وهل يجوز رفع السلاح في وجه الحاكم؟، ومتى ذلك؟، وبأي كيفية؟. وعليه؛ فهذه الأحاديث المدونة في هذه السنن وغيرها تعطي الدارسين المادة الأصلية لاستنباط الأحكام الشرعية في هذا الباب، وفهم النصوص في سياقها، وتأصيل مسألة الخروج على الإمام أو طاعته، وتجيب عن بعض الأسئلة، ومنها: متى يكون الولي شرعياً فتجب طاعته؟، ومتى يجوز أو يجب الخروج عليه؟ مما يفتح الباب لظهور دراسات علمية جديدة في هذا المجال تستجيب لحاجات الناس الضرورية، خصوصاً إذا علمنا أن مثل هذه الدراسات قليلة بالمقارنة مع ما أنجز في مجالات أخرى، وقد ظهر إبان الثورات العربية المباركة جهل فظيع عند بعض الشباب بهذا المجال، ومنهم من يظهر عليه التدين إلا أنه يفتقد العلم الشرعي في هذا الباب؛ فمنهم من دعا إلى الاعتزال بحجة أن هذا الأمر فتنة، ومنهم من دعا إلى اتباع الحاكم لأنه ولي شرعي، وكلهم أخطأوا سبيل الصواب، وتركوا سبيل العلماء المحققين الذي أفتوا بوجوب الخروج على من كان أو لا زال حاكماً، ونبذ الظلم الذي دام عقوداً من الزمن، وتحرير البلاد والعباد من أيدي الجبابرة الطغاة.

ودوّن النسائي "كتاب عشرة النساء"، وجعل تحته أربعة أبواب كلها في سيرة النبي ﷺ، وهي: باب حب النساء، وميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، وحب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض، وباب الغيرة، وأهميتها أنها تكشف جانباً خاصاً من حياة النبي ﷺ حيث حبه للنساء، وغيرة بعضهن من بعض، وكيفية تعامله ﷺ مع كل ذلك، وفضل بعض أزواجه، وغير ذلك مما يبين أن النبي ﷺ كان بشراً يتعامل مع هذه القضايا الخاصة بالبشرية العادية التي نعرفها ونعيشها في حياتنا مما يجعل الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، لأنها تعالج هذه القضايا بمنطق البشرية الناقصة التي تحتاج دائماً إلى تقويم وتصحيح.

وهذه الأحاديث تتعلق بحياة المسلم في أسرته، وتُوجِّهه إلى كيفية معاملة النساء، وتبيّن حكم بعض الآفات التي يقع فيها المسلم في حياته. وتكشف أيضاً قضايا لا تقل أهمية من مثل رواية أمهات المؤمنين أحاديث خاصة، وأهمية المرأة في تلقي العلم وتبليغه للناس، والفتوى، وغير ذلك.

ومن كتب سننه المهمة في باب تدوين وقائع السيرة النبوية المختلفة "كتاب القِبلة" الذي كانت أغلب أبوابه في السيرة النبوية، ومن هذه الأبواب باب استقبال القبلة، وباب الحال التي يجوز عليها استقبال غير القبلة، وباب الرخصة في الصلاة في

خميصة لها أعلام، والصلاة في الخفين والنعلين، وغيرها، وهي أبواب مهمة جداً تغطي جانباً مهماً من صلاة النبي ﷺ إلى القبلة، وكيف يصنع إذا صلى في الخلاء؟، وما يتعلق بنسخ القبلة إلى بيت المقدس، وما صلى فيه رسول الله ﷺ من ملابس، وما كرهه منها، وغير ذلك، ولذلك فهذه مادة فقهية مهمة لكل مشتغل بالفقه وبالدعوة، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك. وهنا تظهر أهمية تدوين هذه الأبواب التي جمعها النسائي في باب واحد. ومما يزيد من أهمية هذه الأبواب أن أغلب الأحاديث التي رواها بها صحيحة، وفيها بعض الضعيف أو المختلف فيه[1]، وهو حديث ضعيف.

وروى النسائي أيضاً كغيره من المصنفين أحاديث مختلفة تتعلق بالسيرة في أبواب سننه الأخرى ذات الموضوعات الفقهية تحت عناوين مختلفة، ومن ذلك على سبيل المثال ما رواه بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: "كنا عند رسول الله ﷺ إذ أتته وفد هوازن فقالوا: يا محمد إنا أصل وعشيرة، وقد نزل بنا من البلاء ما لا يخفى عليك، فامنن علينا منّ الله عليك..."[2]؛ فقد أخرجه في كتاب الهبة، ولا علاقة لهذا الكتاب بالسيرة النبوية ووقائعها، مما يعني أنّ على دارس السيرة النبوية استثمار كل الأبواب والكتب الفقهية وغيرها لاستخلاص المعاني والأحكام والآداب الموجودة بأحاديث السيرة.

وتتميز سنن النسائي عن باقي السنن بأنها أقل السنن حديثاً ضعيفاً، وقد يرجع ذلك إلى تشدده في الأخذ عن الرجال، وهو عالم من علماء الجرح والتعديل، وقد عُرِف عنه العمل بقاعدة الرواية عمن لم يُجمَع على تركه[3].

المطلب الثاني– السيرة النبوية في سنن أبي داود:

ركز أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ) في كتابه على أحاديث الأحكام، وإذا كان في كتابه حديث ضعيف نبّه عليه غالباً، ولم يخرج حديثاً في إسناده راوٍ متفق على تركه. ويبلغ عدد أحاديث سنن أبي داود ستة وسبعين ومائتين وخمسة آلاف حديث. ويختلف هذا الرقم باختلاف ترقيم الطبعات، أو اختلاف الروايات. وقد أجاد في ترتيب أحاديثه فأثنى عليه العلماء ونصحوا المشتغلين بالفقه بالرجوع إليه. وقد طُبع عدة طبعات في القاهرة والهند، وأشهر طبعاته طبعة الأستاذ محيي الدين عبد الحميد في أربعة مجلدات.

---

(1)–مثل حديث رواه بسنده عن الفضل بن العباس قال: "زار رسول الله ﷺ عباساً في بادية لنا ..."؛ فقد رواه يحيى بن أيوب المصري، والأغلب أنه ضعيف، وقد روى ما خالف به الثقات، والله أعلم. ينظر: سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي: كتاب القبلة، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة، ح 753، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط 2، 1406 هـ- 1986م.

(2)–سنن النسائي: كتاب الهبة، باب هبة المشاع، ح 3688.

(3)–ينظر: الرفع والتكميل، ص 123.

دوّن أبو داوود –رحمه الله تعالى– مثل غيره من علماء الحديث بعض القضايا الخاصة بالسيرة من ضمن ما دوّن من أحاديث، إلا أن تدوينه لوقائع السيرة النبوية يشبه صنيع النسائي في قلة ما دوّنه منها. ويأتي في مقدمة ما رواه في هذا الباب ما يتعلق بالجهاد، إلا أنه فاق غيره في تدوين الأبواب إذ بلغ عددها اثنين وثمانين ومائة باب كلها أبواب تتعلق بأحكام الجهاد في موضوعات مختلفة تشكل مادة فقهية تربوية دعوية مهمة للفقهاء والدارسين والدعاة لدراسة أحكام هذا الباب المهم خصوصاً في عصرنا مع انتشار الجهل بالجهاد وأحكامه وتنزيل الأحكام في غير مواقعها المناسبة لها. وقد بدأ أبو داود كتاب الجهاد بباب ما جاء في الهجرة وسكنى البدو، وختمه بباب في الإقامة بأرض الشرك.

ودوّن أحاديث الخراج والفيء والإمارة في كتاب ضمّنه ثمانية وعشرين باباً، أولها باب ما يلزم الإمام من حق الرعية، وآخرها باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب. وهي أبواب مهمة جداً في تأصيل قضايا تدخل فيما سماه علماؤنا بالسياسة الشرعية، أي ما يتعلق بالولاية العظمى وإدارة شؤون الدولة مما يعني أن هذه الأبواب تكتسب أهمية خاصة إذا ما علمنا أن هذا الباب –أعني باب السياسة في الإسلام– من الأبواب التي لا زال فيها ما يبحث ويناقش لإرساء قواعد في السياسة الشرعية تضبط تصرفات الراعي والرعية، وتوجه سلوك المسلمين في ممارسة واجباتهم وحقوقهم، وتعطي المثال الأسمى للممارسة السياسية في الإسلام. والدارس هنا مطالب بمقارنة ما رواه أبو داوود مع ما رواه النسائي وغيره لمعرفة ما انفرد به كل واحد منهما في هذا الباب، وما اشتركا في روايته مع غيرهما، وللوقوف على الزيادات في المتون، وغير ذلك من الفوائد.

وروى أيضاً أحاديث في السيرة النبوية في كتاب الطب مثلاً؛ ففيه باب الكي وباب في موضع الحجامة، روى بها أحاديث تتعلق بتطبيب النبي ﷺ، وباب كيف الرقى، وهديه في هذا الباب.

وأبو داوود مثل غيره من أصحاب السنن جمع في تدوينه بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة. ومثال ما صح من أحاديث السيرة في سننه ما رواه بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال حدثتني أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم: أن رسول الله ﷺ قال عندهم فاستيقظ وهو يضحك، قالت فقلت يارسول الله ما أضحكك؟ قال: "رأيت قوما ممن يركب ظهر هذا البحر كالملوك على الأسرة..."[1].الحديث

أما الضعيف؛ فمنه ما رواه بسنده عن قيس بن شماس قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ يقال لها أم خلاد وهي منتقبة، تسأل عن ابنها وهو مقتول، فقال لها بعض أصحاب النبي ﷺ جئت تسألين عن ابنك وأنت منتقبة؟ فقالت: إن أرزأ ابني فلن أرزأ

(1)–سنن أبي داوود: كتاب الجهاد، باب فضل الغزو في البحر، ح 2490، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر–بيروت، د.ت.

حيائي..."[1] الحديث، في سنده فرج بن فضالة؛ قال البخاري منكر الحديث، وسكت عنه أبو داود[2].

ومنه أيضاً ما رواه بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: "لايركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله فإن تحت البحر نارا وتحت النار بحرا"، قال أبو داوود: هذا حديث ضعيف جداً[3].

ولذا على من يتعامل مع سنن أبي داود وغيرها من السنن الاستعانة بجهود المحدثين والمحققين في تخريج أحاديثها حتى يتبين الصحيح من السقيم فيها، قصد بناء الأحكام على ما صح، والتوقف فيما تبيّن ضعفه.

المطلب الثالث– السيرة النبوية في سنن ابن ماجه: ابن ماجه هو أبو عبد الله محمد ابن يزيد ابن ماجة القزويني (273 هـ)، مصنف كتاب السنن. وقد عد العلماء كتابه "السنن" من تتمة الكتب الستة التي تدور عليها أحاديث الأحكام، وقدمه بعض العلماء على موطأ الإمام مالك، وذلك لأن زيادات ابن ماجه على الكتب الخمسة – وهي صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داوود والترمذي والنسائي– أضعاف زيادات الموطأ على الكتب الخمسة، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الكتب الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة. وقد خرّج ابن ماجه في سننه الحديث الصحيح والحسن والضعيف؛ بل في كتابه أكثر من ثلاثين حديثاً موضوعاً.

أما أحاديث السيرة النبوية التي دوّنها في كتابه؛ فمنها ما جعله أبواباً ضمن كتب في الأحكام التشريعية، وهي أبواب في السيرة النبوية، وغيرها، ومنها كتب في السيرة النبوية. وتفصيل ذلك فيما يلي:

– باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، ضمّنه مقدمة سننه، وبدأ فيه بذكر فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وختمه بفضل ابن عباس رضي الله عنهم جميعاً. وفي هذا الباب أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة.

– باب في صلاة النافلة قاعداً.

– باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه.

– باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ خلف رجل من أمته.

– باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به.

---

(1)–سنن أبي داوود: كتاب الجهاد، باب فضل قتال الروم على غيرهم من الأمم، ح 2488.

(2)–تنظر ترجمته في: التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري؛ تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر– بيروت، د.ت، 134/7، والجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 1271 هـ– 1952م، 85/7، وتهذيب التهذيب: أحمد ابن حجر العسقلاني، دار الفكر – بيروت، ط 1، 1404 هـ– 1984م، 235/8.

(3)–سنن أبي داوود: كتاب الجهاد، باب في ركوب البحر في الغزو، ح 2489.

وهذه أبواب ضمّنها كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، وهي تصف حالة النبي ﷺ وهو مريض كيف يصلي، وقد صلى خلف أبي بكر، وصلى جالساً، وهي جزء من سيرته تبين أحكاماً مهمة في أحوال قد يعيشها أي مسلم فيقتدي بالنبي ﷺ في ذلك، ويكون قد أصاب السنة، وهي جزء من المادة الفقهية المعتمدة.

–وبوّب في كتاب الجنائز بابين في سيرة النبي ﷺ، وهما: باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله ﷺ، وضمّنه تسعة أحاديث منها الصحيح ومنها الضعيف، وباب ذكر وفاته ﷺ، وروى به أحد عشر حديثاً أغلبها صحيح.

– وفي كتاب الصيام باب في ما جاء في صيام النبي ﷺ روى به حديثين، وباب لما جاء في صيام داود عليه السلام فيه حديثان، وباب آخر في ما جاء في صيام نوح عليه السلام وبه حديث واحد، وقد عُرِف من منهج ابن ماجه الاختصار في الأبواب، أي التقليل من الأحاديث داخل الباب الواحد. بالإضافة إلى باب صيام يوم الإثنين والخميس الذي روى به حديثين في صوم رسول الله ﷺ هذين اليومين، وباب ما جاء في الاعتكاف، وباب في المعتكِف يزوره أهله في المسجد، وغير ذلك من سنن النبي ﷺ التي رواها عنه أصحابه، وفي مقدمتهم أمهات المؤمنين.

– وتبلغ أحاديث السيرة النبوية الذروة عند ابن ماجه في سننه في "كتاب الجهاد" الذي بوّب فيه ستاً وأربعين باباً، وروى به كماً لا بأس به من الأحاديث النبوية الكثير منها تتعلق بسيرة النبي ﷺ وما شرعه قولاً أو فعلاً في هذا الباب العظيم من أبواب الإسلام وشرائعه. وروى أحاديث في ما يتعلق بسرايا رسول الله ﷺ، وفضل الجهاد، وخطورة بعض الكبائر التي ترتكب أثناء الغزو والجهاد مثل الغلول، وفي ذلك الكثير من التشريعات الخاصة بهذا الباب من أبواب السياسة الشرعية، والكثير من التوجيهات النبوية ومواقف عظيمة في تربية النبي ﷺ لأصحابه، وحضهم على فعل الخير، والابتعاد عن الشر ومواطن الشبهات.

وبكتاب الجهاد أحاديث صحيحة، وأخرى ضعيفة، وأحياناً نجده يروي الموضوع كما هو السنن ككل، إذ بها أكثر من ثلاثين حديثاً موضوعاً، ومن ذلك حديث رواه بسنده عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: "لرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسبا من غير شهر رمضان أعظم أجرا من عبادة مائة سنة صيامها وقيامها..."[1]، وفي سنده عمر بن صبح، قال المزي: "قال أبو حاتم الرازي وأبو أحمد ابن عدي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم بن حبان: يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب، وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب، وقال

(1)–سنن ابن ماجه القزويني: كتاب الجهاد، باب فضل الرباط في سبيل الله، ح 2768، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.

الدارقطني: متروك، روى له بن ماجة حديثاً واحداً عن الأوزاعي عن مكحول عن أبي ابن كعب في الجهاد"[1].

ومن زوائد ابن ماجه في سننه على الكتب الخمسة في "كتاب الجهاد"؛ ما رواه بسنده عن صفوان بن عسال ﷺ قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فقال: "سيروا باسم الله وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تمثلوا، ولا تغدروا، ولا تغلّوا، ولا تقتلوا وليدا"[2]، وإسناده حسن. إلا أن مسلماً والترمذي روياه بألفاظ زائدة تفيد معاني وأحكاماً مهمة[3]، وروايات هذا الحديث كلها تفيد المسلم في أن للمجاهد المسلم أخلاقاً يجب عليه امتثالها والالتزام بها، وإن الناظر في هذه الأحكام ليتعجب مما وقع ويقع في مجتمعاتنا الإسلامية اليوم من جهل بهذه الأحكام وهذه الأخلاق الرفيعة التي امتثل لها رجال الرعيل الأول الذين تربوا على يدي رسول الله ﷺ، وهذه التجاوزات التي حصلت وتحصل باستمرار من شباب مسلم خرج لنبذ الظلم والإطاحة بالجبابرة في بلداننا في الفترة الأخيرة، لكنه ارتكب بعض ما نهى عنه النبي ﷺ مما ورد في هذا الحديث وغيره، وهذا كله يوجب علينا بذل المزيد من الجهد لإحداث تربية حقيقية لأبنائنا، ونقل العلم الشرعي إلى الشباب المسلم حتى نقدم المثل الإسلامي الرائع لأمم الأرض في هذا العصر.

ومن زوائده الموضوعة؛ حديث رواه بسنده عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "ستفتح عليكم الآفاق وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوما أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب، عليه زبرجدة خضراء عليها قبة من ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كل مصراع زوجة من الحور العين"[4]؛ قال ابن الجوزي –بعد أن حكم بوضعه–: "والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا الحديث في كتاب السنن ولا يتكلم عليه، أتراه ما سمع في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد

(1)–تهذيب الكمال: يوسف أبو الحجاج المزي؛ تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1400هـ – 1980م، 397/21. وينظر: مصباح الزجاجة 160/3.

(2)–سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب وصية الإمام، ح 2857. وينظر: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني؛ تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية–بيروت، 1403هـ، 175/3.

(3)–ينظر: صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصية إياهم بآداب الغزو وغيرها، ح 1731، وسنن الترمذي: كتاب السير، باب وصيته ﷺ في القتال، ح 1617.

(4)–سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين، ح 2780.

الكاذبين"[1]، أما علم أن العوام يقولون لولا أن هذا صحيح ما ذكره مثل هذا العالم، فيعملون بمقتضاه، ولكن غلب الهواء بالعصبية للبلد والوطن"[2].

– وبوّب ابن ماجه أيضاً في كتاب اللباس، باب لباس رسول الله ﷺ، روى به سبعة أحاديث تدور حول هذا الموضوع منها ثلاثة أحاديث ضعيفة، وروى أحاديث أخرى تصف لباس النبي ﷺ في الصلاة وغيرها في أبواب أخرى من هذا الكتاب، ومنها باب لبس الصوف، وباب صفة النعال. وأهميتها تكمن في وصف لباس النبي ﷺ، وما كان يستعمله وما لم يكن يلبسه، والمشروع من ذلك وما ليس مشروعاً، بالإضافة إلى أن هذه الأحاديث وغيرها تمثل أرضية جيدة تبنى عليها الدراسات الاجتماعية التي تصف الألبسة التي كانت متوفرة حينها، والبلدان التي تجلب منها، وأسواقها، وغير ذلك.

– وذكر في كتاب الزهد ثلاثة أبواب فيما يعد من سيرة النبي ﷺ وأهل بيته، وهي باب معيشة آل محمد ﷺ، وباب ضجاع آل محمد ﷺ، وباب معيشة أصحاب النبي ﷺ، وروى بها أحاديث تصف معيشة النبي ﷺ مع أمهات المؤمنين حري بكل مسلم، وكل داعية أن يقف عندها طويلاً كي يرى كيف عاش خير البرية مع أهله، وكيف أن أهله صبرن على تلك المعيشة التي تميزت بما نسميه شظف العيش، وذلك يكون في التأسي والاقتداء لكل مؤمن ومؤمنة خصوصاً في هذا العصر الذي غلبت فيه "الكماليات" على المقاصد الضرورية.

– وتوجد أحاديث مبثوثة في كتب وأبواب تختص بالأحكام، ومنها حديث كسوف الشمس، وفيه أن الشمس كسفت في حياة رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد..."[3] الحديث. وما رواه بسنده عن أبي سلمة قال: "سألت عائشة كم كان صداق نساء النبي ﷺ؟ ..."[4] الحديث. وما رواه بسنده عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: "كان النبي ﷺ يُقبّل في شهر الصوم"[5]. وهي كلها أحاديث تتضمن أحكاماً شرعية على سبيل الوجوب فيلزم العمل بها، أو من باب السنة فيستن المسلم بسنن رسول الله ﷺ والنوافل التي كان يقوم بها –عليه الصلاة والسلام–، إلا أن

---

(1)–أخرجه الترمذي في: كتاب العلم، باب فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب، ح 2662، وقال عقب روايته: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في: مقدمة السنن: باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب، ح 38.

(2)–مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه 160/3.

(3)–سنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الكسوف، ح 1263، وهو صحيح؛ أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ح 901.

(4)–سنن ابن ماجه: كتاب النكاح، باب صداق النساء، ح 1886، وهو صحيح؛ أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن، ح 1426.

(5)–سنن ابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في القبلة للصائم، ح 1683، وهو صحيح؛ أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته، وينظر: سنن ابن ماجه: كتاب النكاح، باب الإقامة عند الثيب والبكر، ح 1917.

المستفيد من سنن ابن ماجه وغيرها من السنن، وكتب الحديث بعامة عليه أن يطلع على تخريج الأحاديث والتأكد من صحتها قبل العمل بها.

المطلب الثالث– علماء السيرة ورواتها في السنن:

روى أصحاب السنن الأربعة عن عدد من علماء السيرة[1] ورواة الحديث وقائع السيرة النبوية ومختلف أحداثها، وكل ما له صلة بالسيرة النبوية. والمتصفح للسنن يجد أن مشاهير علماء السيرة مثل: عروة بن الزبير وابنه هشام، وابن شهاب الزهري، وغيرهم هم ممن روى عنهم أصحاب السنن، ولا نحتاج إلى أمثلة في هذا الباب، فالسنن طافحة بأحاديثهم ورواياتهم لكونهم من الحفاظ الكبار والمتخصصين في السيرة.

وممن نجد له روايات في السنن يزيد بن رومان[2]؛ فقد روى له الترمذي في أبواب السفر حديث صلاة الخوف، وكل أصحاب السنن الآخرين ما عدا ابن ماجه رووا عنه هذا الحديث من طريق الإمام مالك[3].

وروى عنه أبو داود حديث عائشة –رضي الله عنها– قالت: "لما مات النجاشي كنا نتحدث أنه لا يزال يرى على قبره نور"[4]، وهو حديث ضعيف.

وأخرج له ابن ماجه حديثين؛ أحدهما صحيح والآخر ضعيف. أما الحديث الصحيح فحديث: "الحرب خدعة"[5]، إذ أخرجه الشيخان في صحيحيهما. وأما الضعيف فحديث: "لسقط أقدمه بين يدي أحب إلي من فارس أخلفه خلفي"[6]، لأن في سنده يزيد بن عبد الملك النوفلي، وهو ضعيف.

وأخرج له النسائي أحاديث أخرى، منها حديث مهم في السيرة النبوية، وهو من رواية عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله ﷺ قال لها: "يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم..."[7]، وقد أخرجه البخاري في صحيحه من

---

(1)–ذكر مهدي رزق الله اثنين وستين من هؤلاء العلماء، مبيناً من روى عنهم من أصحاب الكتب الستة، وتقويمهم. ينظر: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص 23–33، وتوجد دراسات أفردت مرويات عدد من علماء السيرة مثل مرويات ابن شهاب الزهري وغيره.

(2)–تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل 260/9، والتمهيد لابن عبد البر؛ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – الرباط، 1387 هـ، 31/23، وتهذيب الكمال 123/32.

(3)–ينظر: سنن الترمذي: كتاب أبواب السفر، باب صلاة الخوف، ح 567، وسنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب من قال إذا صلى ركعة وثبت قائما أتموا، ح 1238، وسنن النسائي: كتاب صلاة الخوف، ح 1537.

(4)–ينظر: سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب في النور يرى عند قبر الشهيد، ح 2523، وفي سنده سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، في شأنه اختلاف كثير، والأغلب أنه ضعيف، وليس ممن يحتمل التفرد، والأظهر أن هذا الحديث من غرائبه، وقد ضعفه الشيخ ناصر الألباني. تنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 135/4.

(5)–ينظر: سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب الخديعة في الحرب، ح 2833، وهو من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة، ح 2864، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب، ح 1739.

(6)–ينظر: سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب الخديعة في الحرب، ح 2833، وهو من رواية أبي هريرة ﷺ. وتنظر ترجمة يزيد بن عبد الملك في: تهذيب الكمال 196/32، وتهذيب التهذيب 304/11.

(7)–ينظر: سنن النسائي: كتاب مناسك الحج، باب بناء الكعبة، ح 2903.

طريق يزيد بن رومان، بينما رواه مسلم في صحيحه من طريق آخر[1]، وهو حديث مهم في الدعوة إلى الله تعالى إذ يؤصل لمسألة الموازنة بين المصالح والمفاسد، ويقعد قاعدتي "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، و"المصالح الكبرى مقدمة على المصالح الصغرى". ويذكر بقاعدة التدرج في الدعوة إلى الإسلام مما يلزم الدعاة الاستفادة من هذه الأحاديث الأصول في الدعوة من السيرة.

كما روى أصحاب السنن أحاديث قليلة جداً عن وهب بن منبه[2]، وجدت منها في باب السيرة النبوية ثلاثة أحاديث؛ أحدها أخرجه الترمذي عن وهب بن منبه عن أخيه همام بن منبه عن أبي هريرة ﷺ قال: "ليس أحد أكثر حديثاً عن رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب"[3]، وأخرجه في مناقب أبي هريرة ﷺ، وهو من الأحاديث الأساسية التي يحتج بها في باب كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ.

والثاني؛ أخرجه أبو داوود بسنده عن وهب بن منبه قال: "سألت جابراً هل غنموا يوم الفتح شيئاً؟ قال لا"[4]، والثالث؛ أخرجه أبو داود أيضاً بسنده عن وهب بن منبه عن جابر ﷺ: "أن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب ﷺ زمن الفتح وهو بالبطحاء أن يأتي الكعبة فيمحو كل صورة فيها، فلم يدخلها النبي ﷺ حتى محيت كل صورة فيها"[5]، مما يعطي الدليل على تأخير العمل ببعض الأحكام الشرعية حتى يحين وقتها، وهو ما يعرف في فقه الدعوة بالتدرج، ويستفيد منه الدعاة اليوم خصوصاً من تغلب عليه العجلة والحماس في تنفيذ بعض الأحكام وتنزيلها في واقع المسلمين دون مقدمات. ويعد هذا الحديث من أحاديث السيرة النبوية المبثوثة في غير أبوابها عند أبي داوود في سننه.

وفي سنن أبي داوود ثلاث روايات عن شرحبيل بن سعد، كلها خارج السيرة النبوية[6]، وروى له من أصحاب السنن ابن ماجه خارج السيرة أيضاً[7]. وشرحبيل هذا

---

(1)-ينظر: صحيح البخاري: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، ح 1509، وصحيح مسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، ح 1333.

(2)-ثقة، أخرج له الستة؛ تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل 24/9، وتهذيب الكمال 140/31، وتهذيب التهذيب 147/11، وغيرها.

(3)-ينظر: سنن الترمذي: كتاب المناقب، ح 3866، وقال عقبه: حسن صحيح.

(4)-ينظر: سنن أبي داوود: كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب ما جاء في خبر مكة، ح 3023، وصحح إسناده الشيخ ناصر الألباني، ورواته ثقات.

(5)-ينظر: سنن أبي داوود: كتاب اللباس، باب في الصور، ح 4156. وسنده صحيح لأن رواته ثقات، وكذلك صححه الشيخ ناصر الألباني، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى 158/5، والإمام أحمد في المسند 449/22، كلاهما بسند آخر.

(6)-ينظر: سنن أبي داود: كتاب الوصايا، باب ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية، ح 2866، وكتاب الأدب، باب في شكر المعروف، ح 4813، وباب نهيق الحمير ونباح الكلاب، ح 5104.

(7)-ينظر: سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب يأكل ويشرب، ح 592، وكتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الاثنان جماعة، ح 974.

قالوا في ترجمته: "شُرَحْبيل بن سعد أبو سعد الخطمي المدني مولى الأنصار المتوفى 123هـ، تابعي، روى عن جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهم. روى عنه مالك وكنى عنه، وغيره كثيرون. قال محمد بن سعد: كان شيخاً قديماً، روى عن ... عامة أصحاب رسول الله ﷺ، وبقي إلى آخر الزمان حتى اختلط، واحتاج حاجة شديدة، وله أحاديث، وليس يُحْتج به. وقال ابن أبي حاتم: كان عالماً بالمغازي"، وحكمه أنه إلى الضعف أقرب[1]. والغريب أننا لم نجد له رواية في الكتب الستة والموطأ في المغازي والسير، وهذا قد يعني أنهم تحاشوا الرواية عنه في مجال السيرة النبوية.

هذه مجرد أمثلة من روايات السيرة عن علماء ورواة اشتهروا بها إذ استقصاء ذلك يطول كثيراً، وليس هذا من مقاصد هذا البحث، لكن يبقى أن نتحدث بإيجاز عن الرواية عن شيخ المغازي والسير محمد بن إسحاق[2]؛ فقد روى عنه أصحاب السنن أحاديث كثيرة بعضها في الأحكام والسنن، والبعض الآخر في السير والمغازي وباقي موضوعات السيرة، وتعد بالعشرات.

وفيما يلي ذكر أمثلة من هذه الأحاديث في السيرة:

روى الترمذي عن ابن إسحاق أحاديث في السيرة منها حديث عائشة –رضي الله عنها– "لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ..." في نزول سورة النور وحكم قذف أم المؤمنين، وغير ذلك من الأحكام، وحديثاً في مناقب بني ثقيف وبني حنيفة[3].

وروى أبو داوود عنه عشرات الأحاديث، أذكر منها حديثاً بسنده عن محمد ابن إسحاق، حدثني صدقة بن يسار، عن عقيل بن جابر، عن جابر ﷺ، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ –يعني في غزوة ذات الرقاع– فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين، فحلف أن لا أنتهي حتى أهريق دما في أصحاب محمد..."[4]، وهو حديث صرح فيه ابن إسحاق بالسماع. وروى عنه عدة أحاديث في "الجهاد والسير"، وبعضها صحيح أو حسن، وبعضها ضعيف.

وأخرج عنه النسائي عدة أحاديث أيضاً، ومنها ما رواه بسنده عن ابن إسحق، قال: حدثني حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن محمد بن مسلم بن شهاب، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب ﷺ، قال: "دخل علي

---

(1)–ينظر: التاريخ الكبير 251/4، والجرح والتعديل 338/4، وتهذيب الكمال 413/12، وتهذيب التهذيب 282/4.

(2)–ثقة مدلس، كان أحد أوعية العلم في معرفة المغازي والسير، حديثه من قبيل الحسن إذا صرح بالتحديث. ينظر: الجرح والتعديل 191/7، وتاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت، 214/1، وتهذيب الكمال 405/24، وتهذيب التهذيب 34/9.

(3)–ينظر على التوالي: سنن الترمذي: كتاب التفسير، باب سورة النور، ح 3180–3181، وقال الترمذي في الأول: حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة، وقال في الثاني: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث محمد بن إسحاق، وكتاب المناقب، باب مناقب في ثقيف وبني حنيفة، ح 3946، وحسنه الترمذي.

(4)–سنن أبي داوود: كتاب الطهارة، باب الوضوء من الدم، ح 198.

رسول الله ﷺ وعلى فاطمة من الليل، فأيقظنا للصلاة..."[1]. وهو حديث صحيح، ورواه ابن إسحاق بصيغة السماع "حدثني".

وروى بسنده عن ابن إسحق، أخبرني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس حديث: "أن الآيات التي في المائدة التي قالها الله عز وجل: ﴿فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾ إنما نزلت في الدية بين النضير وبين قريظة..."[2]، وهو صحيح. وروى عنه أحاديث أخرى بالصيغة نفسها، ومنها حديث صلاة الخوف، وأخرى بالعنعنة.

وأما ابن ماجه؛ فقد روى عنه —من بين ما روى عنه– حديث زواج النبي ﷺ بأم سلمة، عنعنه ابن إسحاق[3]، وحديث في وفاته ﷺ، وهو حديث ضعيف[4]، وحديث خروج الصحابة مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك وشجار اثنين منهم[5].

وهكذا نجد لابن إسحاق أحاديث تتعلق بالسير في السنن، لكنها تحتاج إلى نخل وتتبع من أهل الحديث، وقد روى بعض الأحاديث بالعنعنة، وهو مدلس فلا تقبل منه رواية عنعنها حتى يصرح بالتحديث، وقد قال فيه الحافظ الذهبي: "والذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق، وما تفرد (به) ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به الأئمة"[6]، و"كان أحد أوعية العلم ...، وليس بذلك المتقن، فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه مرضي"[7]. وقال ابن حجر: "ما ينفرد به وإن لم يبلغ الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث"[8]. وعموماً فروايات ابن إسحاق في مرتبة الحسن، وهي كلها تحتاج إلى دراسة السند، ولا بد أن يصرح بالسماع من شيخه. هذا وتعد هذه الروايات التي رواها أصحاب السنن عن ابن إسحاق مما يكون عوناً في معرفة ما صح من رواياته في السيرة النبوية، ومقارنة ذلك مع ما روي عنه في سيرة ابن هشام، وذلك يعود إلى أنها رويت بالأسانيد.

---

(1)–سنن النسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الترغيب في قيام الليل، ح 1612.

(2)–سنن النسائي: كتاب القسامة، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط﴾، ح 4733.

(3)–ينظر: سنن ابن ماجه: كتاب النكاح، باب متى يستحب البناء بالنساء، ح 974، وهو حديث معنعن لم يصرح فيه ابن إسحاق بصيغة التحديث، وقد حكم عليه الشيخ ناصر الألباني بالإرسال، وهو غير مفهوم إلا إذا عنى به التدليس، وفي الطبقات الكبرى لا بن سعد رواية لهذا الحديث صرح فيها ابن إسحاق بصيغة السماع، ينظر الطبقات 95/8.

(4)–ينظر: سنن ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ، ح 1628، وهو حديث ضعيف لضعف الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، وتنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 296/2، وتابعه داود بن الحصين في رواية في الطبقات الكبرى لابن سعد 298/2.

(5)–ينظر: سنن ابن ماجه: كتاب الديات، باب من عض رجلا فنزع يده فندر ثناياه، ح 2656، وعنعنه ابن إسحاق، إلا أن الحاكم أخرج رواية أخرى فيها تصريح ابن إسحاق بصيغة السماع، وبذلك يحكم له بالحسن —والله أعلم–. ينظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري 479/3.

(6)–ميزان الاعتدال: شمس الدين الذهبي؛ تحقيق علي البجاوي، 475/3.

(7)–تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي؛ تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط 1، 1419هـ– 1998م، 130/1.

(8)–فتح الباري 163/11.

وهكذا يتبين لنا أنه يوجد في السنن أحاديث ضعيفة، وروى بعضهم عن الضعفاء والمتروكين، وربما عن الوضاعين؛ إذ لم يكن من شرط أصحاب السنن إخراج الصحيح فقط، فبعضهم روى الضعيف وبيّنه، وبعضهم رواه دون بيان، وفي بعضها بعض المنكر والموضوع. وكمثال على ذلك؛ فإن الترمذي روى بسنده عن سيف بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ إذا رأيتم الذين يسبون أصحابي فقولوا لعنة الله على شركم"، ثم أوضح درجة هذا الحديث بقوله: "قال أبو عيسى: هذا حديث منكر لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه، والنضر مجهول، وسيف مجهول"[1]. وقد سبق لي أن مثلت للضعيف والموضوع في سنن ابن ماجه، وليس من منهج ابن ماجه الحكم على الأحاديث في سننه.

وبالجملة؛ فبالنظر إلى مادة السيرة النبوية الواردة في السنن الأربعة، وغيرها من مصادر الحديث النبوي، وما أقيم عليها خلال أزمنة مختلفة وفي زماننا هذا من شروح، وتحقيقات وتعليقات علمية؛ فإنها تتميز بما يلي:

– التوثيق المبني على المنهج الحديثي الدقيق من رواية بالسند، وعليه نستطيع أن نعتمده أساساً للثقة بما في كتب السير والمغازي من أحداث هذه السيرة فيما تتفق فيه مع كتب الحديث التي "تدعم ما أوردته كتب السيرة والتاريخ في معظم الجوانب المتعلقة بالسيرة، وخاصة سيرتي محمد بن إسحاق (ت 151هـ)، وموسى بن عقبة(ت 140هـ)"[2]. وقد صنف علماء الحديث كتباً في تراجم الرجال والجرح والتعديل، وقواعد الحديث ما يوفر مادة أساسية لدراسة الأسانيد، ويوفر خدمة لكتب الحديث وما ورد فيها من أحاديث في السيرة، قال إبراهيم العلي: "إن السيرة النبوية مليئة بالأحكام الشرعية، والتي يستفاد منها في كثير من جوانب الحياة، ولذا فيجب أن تكون ثابتة بالأحاديث الصحيحة (والحسنة) حتى يعتمد عليها، وكتب الحديث تحتوي على مادة السيرة النبوية حسب منهج المحدثين، فلذلك يجب الاعتماد عليها وتقديمها على روايات كتب المغازي والسير والتواريخ العامة، وخاصة إذا أوردتها كتب الحديث الصحيحة"[3]، لأن أحاديث السيرة في السنن الأربعة وغيرها من الكتب التي لم تلتزم إخراج الصحيح، فهي بحاجة إلى تمحيص أسانيدها ودراستها، واعتماد ما يحتج به منها[4].

– أشبع العلماء السنن الأربعة بالشرح والتحقيق والتعليق، فخرّجوا وصححوا وضعفوا، ووصلوا المنقطع، وشرحوا الغامض، واستنبطوا الأحكام، والآداب والتوجيهات، وغير ذلك، مما يؤهلها كي تكون مصدراً مهماً من مصادر السيرة النبوية يعول عليها في

(1)–ينظر: سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب أبي هريرة ﷺ، ح 3841.

(2)–ينظر: السيرة النبوية الصحيحة، ص 41.

(3)–صحيح السيرة النبوية: إبراهيم العلي، دار النفائس–الأردن، ط 1، 1415هـ–1995م، ص 11.

(4)–ينظر: السيرة النبوية الصحيحة، ص 70.

اعتماد روايات موثوقة في أحداث السيرة النبوية وتفاصيلها في حدود ما تسمح به هذه الروايات من تفاصيل يبحث عنها الدعاة والمربون لتربية النشء على سيرة النبي ﷺ، وتوجيه الدعاة إلى ضرورة التأسي بمنهج النبي ﷺ في الدعوة إلى الله تعالى.

والمتخصصون في الدعوة هم أولى الناس بهذا الاهتمام؛ فعليهم يقع الجزء الأكبر من مسؤولية التأثير الإيجابي في الأمة وحفظ دينها، ونشر هدى الله تعالى بين عباده في كل مكان، ولا شك أن فهم هدي المصطفى ﷺ في سيرته، واقتفاء معالم هذا الهدي، ودعوة الناس إليه، هو طريق الاستقامة على هذا الدين، وهي – أي السيرة – مدخل عظيم الفائدة في الدعوة بها وإليها[1].

– إلا أن وقائع السيرة النبوية في السنن وردت حسب ترتيب الموضوعات الفقهية في تلك الكتب، وليس حسب الترتيب الزمني الذي وقعت فيه أحداثها[2].

خلاصة واستنتاجات:

في نهاية هذا البحث؛ يمكن أن أنص على ما يلي من أفكار واستنتاجات وردت به فيما يلي:

–أعطى أبو عيسى الترمذي –رحمه الله تعالى– أهمية كبيرة لتدوين كتب وأبواب خاصة بالسيرة النبوية في سننه أكثر من غيره من أصحاب السنن، ويلاحظ أن الترمذي فصل بين أحاديث الجهاد، وأخرجها في ثلاثة كتب هي: السير والجهاد وفضائله، بينما جعلها غيره في كتاب واحد، وهو فصل منهجي مهم. بينما دمج مناقب النبي ﷺ مع مناقب الصحابة ومناقب البلدان والمدن الإسلامية، إلا أنه روى فيها بعض الأحاديث الضعيفة. وروى بها أحاديث تضمنت معاني وآداب وتوجيهات تربوية تفيد المسلم في حياته الإيمانية، وعلى العلماء والدعاة استثمارها لإصلاح ما فسد في الناس، وتقويم الاعوجاجات العميقة التي أصيبت بها مجتمعاتنا.

– وبوّب الترمذي أبواباً أخرى تتعلق بموضوع مراحل الدعوة النبوية، وتوضح الحالة الصعبة والمتواضعة التي عاش عليها النبي ﷺ مع أمهات المؤمنين، وحالة الصحابة وهم في الغزو، وما جاء في فضائل القرآن، وغير ذلك، وهو ما عكس اهتمام الصحابة بنقل كل ما يتصل بالنبي ﷺ سواء تعلق بحياته الخاصة أو العامة.

–وتوجد بسنن الترمذي أحاديث تتعلق بالسيرة النبوية، رواها في غير أبوابها تحت عناوين مختلفة في كتب فقهية.

---

(1)–تنظر أهداف دراسة السيرة النبوية في: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 14–15.

(2)–ينظر: مناهج التأليف في السيرة النبوية: محيي الدين ديب متو ود. مصطفى سعيد الخن، دار الكلم الطيب–دمشق، بيروت، ط 1، 1420هـ–2000م، ص 81–82، وص 215–216.

–ومن منهج الترمذي ذكر من روي الحديث عنه من الصحابة، وما عمل به الفقهاء، وحكمه على الحديث، لكن القارئ لايستطيع أن يطمئن إلى أحكام الترمذي بسبب تساهله في تصحيح الأحاديث.

– كتاب التفسير في سنن الترمذي غني بالأحاديث النبوية المندرجة تحت السيرة النبوية، وبعض ذلك يلقي الضوء على أسباب نزول الآيات القرآنية، ومكان نزولها، الخ.... مما يعني ارتباط السيرة النبوية والحديث النبوي بالقرآن الكريم.

– أما اهتمام النسائي بالسيرة النبوية؛ فلم يكن بمستوى صاحبي الصحيحين والترمذي، لكن ما دوّنه يعد مهماً في بابه إذ ركز على الأحاديث النبوية التي تتضمن أحكاماً شرعية في أبواب السيرة، وانفرد بتبويب كتاب في البيعة روى به أحاديث أساسية تحتاج إلى دراسة في ضوء المستجدات الحالية، فهي تؤصل لمسألة الخروج على الإمام أو طاعته.

–ودوّن النسائي ما يتعلق بالجهاد، وعشرة النساء، والقِبلة، وأبواباً أخرى تغطي جوانب مهمة من حياة النبي ﷺ، وروى أحاديث مختلفة تتعلق بالسيرة في الأبواب الأخرى من سننه تحت عناوين مختلفة، مما يعني ضرورة استثمار كل الكتب والأبواب الفقهية لاستخلاص المعاني والأحكام والآداب، إلا أن وقائع السيرة النبوية ترد حسب ترتيب الموضوعات الفقهية، وليس حسب الترتيب الزمني الذي وقعت فيه أحداثها، وهذا أمر عام في السنن الأربعة.

–دوّن أبو داود بعض القضايا الخاصة بالسيرة، إلا أن تدوينه لها يوصف بالقلة. باستثناء ما يتعلق بالجهاد والإمارة، ففيه أبواب عديدة تغطي موضوعات أساسية، وتشكل مادة فقهية تربوية دعوية مهمة للفقهاء والدارسين والدعاة لدراسة أحكام هذا الباب المهم، خصوصاً في عصرنا مع انتشار الجهل بالجهاد وأحكامه، وعدم الالتزام بما جاء في السير من أحاديث وأحكام نتيجة الجهل بها. والبحث فيها يسهم في إرساء قواعد في السياسة الشرعية تضبط تصرفات الراعي والرعية، وتُوجّه سلوك المسلمين في ممارسة واجباتهم وحقوقهم، وتعطي المثال الأسمى للممارسة السياسية في الإسلام.

–وأبو داود وغيره من أصحاب السنن جمعوا في تدوينهم بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة. ولذا على من يتعامل مع السنن الاستعانة بجهود المحدثين والمحققين في تخريج أحاديثها حتى يتبين الصحيح من السقيم فيها.

–شمل تدوين ابن ماجه للسيرة كتباً في السيرة النبوية وأبواباً ضمن كتب سننه الفقهية. وبعضها مُضمّن في مقدمة سننه، وغيرها. وقد عُرِف من منهج ابن ماجه تقليل الأحاديث داخل الباب الواحد. وبهذه السنن أحاديث صحيحة، وأخرى ضعيفة، وبعضها موضوع، وله زوائد على الكتب الخمسة بعضها صحيح وبعضها ضعيف.

– روى أصحاب السنن الأربعة عن عدد من علماء السيرة ورواة الحديث وقائع السيرة النبوية ومختلف أحداثها، وكل ما له صلة بالسيرة النبوية، وفيهم مشاهير علماء السيرة من الحفاظ الكبار، وشيخ المغازي ابن إسحاق، وفيهم بعض من تحاشوا الرواية عنه في السير، لكن أحاديث ابن إسحاق وغيره من المدلسين والضعفاء تحتاج إلى نخل وغربلة من أهل الحديث والتحقيق، وقد وُجِد في السنن أحاديث ضعيفة، وبعضها موضوع، أو منكر. وتتميز سنن النسائي عن باقي السنن بأنها أقل السنن حديثاً ضعيفاً.

– وبالجملة؛ فبالنظر إلى مادة السيرة النبوية الواردة في السنن الأربعة، وغيرها من مصادر الحديث النبوي، وما أقيم عليها خلال أزمنة مختلفة وفي زماننا هذا من شروح، وتحقيقات وتعليقات عدد من العلماء؛ فإنها تتميز بالتوثيق المبني على المنهج الحديثي الدقيق من رواية بالسند، وعليه نستطيع أن نعتمده أساساً للثقة بما في كتب السير والمغازي من أحداث هذه السيرة فيما تتفق فيه مع كتب الحديث، حيث يأخذ الدعاة والمربون المادة الأساسية لتربية النشء على سيرة النبي ﷺ، وتوجيه الدعوة بمنهج النبي ﷺ، حيث ستبقى السيرة النبوية نبراساً مضيئاً في حياة المسلم والداعية، لأنها التطبيق الصحيح لتعاليم الإسلام الشاملة لمناحي الحياة، فهي الصورة النموذجية والمثال الأسمى الذي يجب علينا أن نسعى بمجتمعاتنا الإسلامية للوصول إليه.

والله أعلم، وهو الموفق إلى الصواب في القول والفعل.

المصادر والمراجع:

-التاريخ الكبير: البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري؛ تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر- بيروت، د.ت.

-تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

-تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي؛ تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط 1، 1419هـ- 1998م.

-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري؛ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – الرباط، 1387 هـ.

-تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر – بيروت، ط 1، 1404هـ – 1984م.

-تهذيب الكمال: يوسف أبو الحجاج المزي؛ تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1400هـ – 1980م.

-الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 1271 هـ– 1952م.

-الرفع والتكميل: محمد عبد الحي اللكنوي؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية، د. ت.

- السلسلة الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض.

-سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.

-سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي؛ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر-بيروت، د.ت.

-سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.

-سنن النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي؛ تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، 1406 هـ- 1986م.

-السيرة النبوية الصحيحة: أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم- المدينة، ط 6، 1415هـ- 1994م.

-السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة: محمد بن محمد أبو شهبة، دار القلم- دمشق، 1409هـ-1988م.

-السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، ط 1، 1412هـ-1992م.

-صحيح البخاري؛ تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط 3، 1407 هـ- 1987م.

-صحيح مسلم؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د. ت.

-صحيح السيرة النبوية: إبراهيم العلي، دار النفائس-الأردن، ط 1، 1415هـ-1995م.

-صحيح السيرة النبوية: محمد بن رزق بن طرهوني، دار ابن تيمية- القاهرة، ط 1، 1410 هـ.

-الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، دار صادر – بيروت، د.ت.

-فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379م.

-المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري؛ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1411هـ – 1990م.

-مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين: عبد الرزاق هرماس، بحث مقدم لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، الدورة الثالثة، ط 1، 1428 هـ-2008م.

-مصادر السيرة النبوية وتقويمها: فاروق حمادة، دار القلم- دمشق، ط 3، د. ت.

-مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني؛ تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية-بيروت، 1403هـ.

-مناهج التأليف في السيرة النبوية: محيي الدين ديب متو ود. مصطفى سعيد الخن، دار الكلم الطيب-دمشق، بيروت، ط 1، 1420هـ-2000م.

-ميزان الاعتدال: شمس الدين الذهبي؛ تحقيق علي البجاوي، د.ت.